الثورة
يومية سياسية

تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

السوريون يقرّون دستورهم الجديد... المشاركون 8376447 بنسبة 57.4 ٪ ... الموافقون 7490319 بنسبة 89.4 ٪... غير الموافقين 753208 بنسبة 9 ٪ ... أوراق ملغاة 132920 بنسبة 1.6 ٪

الثورة
الصفحة الاولى
الثلاثاء 28-2-2012
اسماعيل جرادات

أعلن اللواء محمد الشعار وزير الداخلية نتائج الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد يوم أمس مبيناً أن عدد من يحق لهم الاستفتاء هو 14589954 مواطناً ممن بلغوا الثامنة عشرة في 1-1-2012 وما فوق،

كما بلغ عدد الذين مارسوا حقهم في الاستفتاء 8376447 مستفتياً أي بنسبة 57.4٪ وأن عدد الذين وافقوا على مشروع الدستور الجديد قد بلغ 7490319 مستفتياً أي بنسبة 89.4٪ من عدد المستفتين وأن عدد الذين لم يوافقوا على مشروع الدستور الجديد قد بلغ 753208 مستفتياً أي بنسبة 9٪ من عدد المستفتين وبلغ عدد الأوراق الباطلة 132920 ورقة أي بنسبة 1.6٪.

وأشار اللواء الشعار أن موافقة السوريين على مشروع الدستور الجديد إنما هي تعبير عن ايمانهم بأن سورية المتجددة ماضية في طريق الإصلاح بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد.

هذا وقد أكد وزير الداخلية خلال إعلانه نتائج الاستفتاء أمام الإعلاميين ومراسلي وكالات الأنباء الأجنبية والعربية والمحلية أنه تنفيذاً للمرسوم التشريعي رقم 85 تاريخ 15-2-2012 الذي حدد يوم السادس والعشرين من شباط 2012 موعداً للاستفتاء على مشروع الدستور الجديد، اتخذت وزارة الداخلية سائر الإجراءات والترتيبات المتعلقة بعملية الاستفتاء، فأصدرت التعليمات الناظمة لها، وأعدت جداول بأسماء المواطنين المتمتعين بحق الاستفتاء، وأعلنتها أصولاً في الساحات العامة وأمام مراكز الاستفتاء وشكلت اللجان المركزية لدوائر الاستفتاء، واتخذت التدابير اللازمة لتحديد مراكز الاستفتاء وتسمية لجانها في سائر المحافظات، حيث بلغ عدد هذه المراكز 14185 مركزاً، موزعة في جميع المدن والمناطق والنواحي والقرى وفي سائر الوزارات والمؤسسات والمعامل والمصانع والمستشفيات والمستوصفات ودور العجزة والمكفوفين ومنافذ الحدود الدولية مع البلدان المجاورة، مضافاً إليها المراكز الخاصة بالنساء والمراكز المتنقلة الموجودة في عمق البادية لتمكين البدو الرحل من الإدلاء بأصواتهم، إضافة الى المراكز التي أحدثت في وحدات الجيش والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي في أماكن تواجدها كما وفرت الوزارة جميع التسهيلات الممكنة التي تتيح للمواطن ممارسة حقه في الاستفتاء على الشكل الأفضل.

وجرت عملية الاستفتاء بدءاً من الساعة السابعة من صباح يوم الأحد السادس والعشرين من شباط 2012 وعلى مدى 12 ساعة حيث انتهت في الساعة السابعة مساء من اليوم ذاته، باستثناء المراكز التي استمر توافد الإخوة المواطنين عليها حيث جرى التمديد لها حتى العاشرة ليلاً وفقاً لما نصت عليه المادة 11 من المرسوم التشريعي رقم 8 الخاصة بالاستفتاء.

وفور انتهاء عمليات الاستفتاء بدأت لجان المراكز فرز وإحصاء الأصوات وبعد انتهائها أبلغت النتائج إلى اللجان المركزية لدوائر الاستفتاء في المحافظات التي تولت بدورها جمع النتائج الواردة اليها وأبلغتها الى السادة المحافظين الذين أبلغوها بدورهم الى وزارة الداخلية، حيث قامت لجنة المتابعة باحصاء هذه النتائج وتدقيقها وتنظيم محضر أصولي بها، وعرضه على لجنة الإشراف المركزية في الوزارة التي قامت بإجراء المطابقة بين ما ورد في محضر لجنة المتابعة ومضمون المحاضر المنظمة من قبل اللجان المختصة واعتمدت النتائج النهائية للاستفتاء وفق مايلي:

أولاً- بلغ عدد المواطنين المتمتعين بحق الاستفتاء المعلنة أسماؤهم في جداول الاستفتاء 14589954 مواطناً ممن بلغوا الثامنة عشرة في 1-1-2012م.

ثانياً- بلغ عدد المواطنين الذين مارسوا حقهم في الاستفتاء 8376447 مستفتياً أي بنسبة 57.4٪.

ثالثاً- بلغ عدد الموافقين على مشروع الدستور الجديد 7490319 مستفتياً، أي بنسبة 89.4٪ من عدد المستفتين.

رابعاً- بلغ عدد غير الموافقين 753208 مستفتياً، أي بنسبة 9٪ من عدد المستفتين.

خامساً- بلغ عدد الأوراق الباطلة 132920 ورقة أي بنسبة 1.6٪.

وختم اللواء الشعار قائلاً: هنيئاً لسورية على هذا الإنجاز الحضاري الكبير، وهنيئاً لشعبنا الوفي الذي حقق هذا الإنجاز بوعيه وحسّه الوطني وإدراكه لأبعاد المؤامرة التي يتعرض لها وإصراره على المضي قدماً في مسيرة الإصلاح والتجدد الشاملين التي تشهدها سورية الحبيبة بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد في المجالات كافة.

بعد ذلك رد على أسئلة الصحفيين التي تمحورت حول قانونية هذه النتائج موضحاً أن المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 1973 الناظم لعمليات الاستفتاء قد أشار بمادته 16 التي تنص على اعتبار الموافقة على موضوع الاستفتاء قد تمت إذا وافقت عليه الأكثرية المطلقة لمجموع أصوات المقترعين، وتعلن النتيجة النهائية للاستفتاء بقرار يصدر عن وزير الداخلية، وبناء عليه فإن أغلبية الشعب السوري قد صوتت لمشروع الدستور الجديد وتعتبر النتيجة المعلنة صحيحة وقانونية، وعملية الاستفتاء شرعية.

وأضاف وزير الداخلية قائلاً: هناك من يتحدث عن عدم شرعيتها لكن نحن نقول نحن مارسنا الديمقراطية بكل شفافية وحرية على الرغم من وجود مناطق حاول الارهابيون منع المواطنين من الوصول الى مراكز الاستفتاء ففي حمص على سبيل المثال حاول الارهابيون المسلحون منع المواطنين في بعض المناطق

من وصولهم الى مراكز الاستفتاء لكن هناك مراكز في محافظة حمص قد شهدت إقبالاً شديداً على هذه المراكز وقال المواطنون فيها كلمتهم التي تعبّر عن رأيهم في الحياة المستقرة الآمنة.

وعن دور القضاء في مراقبة عمليات الاستفتاء أوضح اللواء الشعار أن نص المرسوم التشريعي 8 لعام 1973 قد ضبط عملية الاستفتاء بمادته 16 وغيرها من المواد وقد تم تشكيل اللجنة المشرفة على عمليات الاستفتاء وفق هذا المرسوم حيث مثّل فيها بالاضافة لمعاوني وزير الداخلية معاون وزير العدل ومعاون وزير الادارة المحلية أما في المحافظات فكل لجنة فيها قاض بالاضافة لبقية أعضائها.

وحول الاستمرار في عملية الاستحقاقات الأخرى أوضح اللواء الشعار أن السيد الرئيس بشار الأسد قد حدد هذه الاستحقاقات ونحن في سورية نسير باتجاه تحقيقها.

وفيما يتعلق بفتح مراكز استفتاء في الخارج بين اللواء الشعار أن مسألة الحظر على شركات الطيران من قبل بعض الدول العربية والأجنبية أعاقت وصول مستلزمات عملية الاستفتاء لكننا قمنا بفتح مراكز على الحدود مع الدول المجاورة كلبنان والأردن وكان الإقبال عليها شديداً.

وعن الممنوعين من ممارسة حقهم في الاستفتاء نتيجة أحكام قد صدرت بحقهم أوضح وزير الداخلية أن لدى وزارة الداخلية- الشؤون المدنية برنامجاً حاسوبياً يشير الى كافة التطورات الحاصلة على قيد كل مواطن.

وفيما يتعلق بممارسة أي مواطن لعملية الاستفتاء في أكثر من مركز وكيفية اكتشافها بين وزير الداخلية ان القانون يمنع أي مواطن من ممارسة عملية الاستفتاء أكثر من مرة وفي مركز واحد كما أشرت لدينا في الشؤون المدنية برنامج حاسوبي يكشف كل من يمارس مثل هذا الحق في أكثر من مركز.

وعن كيفية احتساب النسبة أشار اللواء الشعار المسألة بسيطة جداً فمن يقوم بعملية حسابية بين عدد من يحق لهم الاستفتاء وعدد من مارس هذا الحق بشكل فعلي عندها يجد النسبة كما أشرت إليها.

وحول عدم استخدام الحبر السري في عملية الاستفتاء بين وزير الداخلية أن مسألة الاستفتاء في أكثر من مركز قد أشرت إليها لكن أعود لأقول إن مسألة عدم ممارسة الاستفتاء في أكثر من مركز مضبوطة لدينا كما نص عليها القانون بالمرسوم التشريعي 8 لعام 1973 لم يشر إلى استخدام الحبر السري وكذلك التعليمات العامة للاستفتاء التي صدرت عن وزارة الداخلية وكل مخالف لهذه التعليمات يحال الى القضاء والأمر لدينا سهل كونه يوجد لدينا كما أشرت برنامج حاسوبي يكشف كل اسم قد تكرر في أكثر من مركز.

وحول المناطق الساخنة وكيفية ممارسة المواطنين فيها حقهم في الاستفتاء قال اللواء الشعار: لا شك أن سورية تشهد أحداثاً نتيجة وجود إرهابيين مسلحين مثلاً في حمص وادلب وهما المحافظتان الاكثر سخونة لكن وكما أشرت سابقاً هناك مناطق في هاتين المحافظتين تمت عملية الاستفتاء على الرغم من محاولة هؤلاء الارهابيين منعهم من الوصول الى المراكز، ففي حمص مثلاً هناك منطقة ساخنة ويتم التعامل معها من قبل الاجهزة المختصة وينتهي وجود هولاء الارهابيين منها قريباً وقياساً على ذلك بقية المناطق التي تشهد تلك السخونة.

وعن الضمانات التي من خلالها تتم ترجمة مواد هذا الدستور الى قوانين اشار اللواء الشعار انه ينتج عن الدستور مجموعة قوانين تتعلق بكل اجهزة الدولة وهذه القوانين ستصدر بعد ان يأخذ الدستور الجديد طريقه للصدور.

وفي رده عما سيحصل بعد صدور الدستور وهل سيخفف من الوضع الامني الحاصل اشار وزير الداخلية الى انه وكما تعلمون ان الجهات المختصة تعمل على انهاء الاعمال التي يمارسها الارهابيون العابثون بأمن الوطن والمواطن، واعتقد انه لولا هؤلاء الارهابيون في بعض المناطق لكانت نسبة المستفتين على مشروع الدستور الجديد اكبر لأن هذا الدستور يعبّر عن أماني الشعب السوري هذا الشعب هو الذي يقرر مصيره بنفسه وهذه النسبة لا يرقى اليها أي نوع من أنواع الشك وكل الاجراءات الكفيلة قد اتخذت لممارسة عملية الاستفتاء بكل شفافية.

وحول موقف الجامعة العربية من عملية الاستفتاء اشار اللواء الشعار انتم تعرفون مواقف الجامعة العربية هذه المواقف السلبية تجاه سورية وشعبها لكن أقول لكم بعيداً عن مواقف كل من يريد الشر

لسورية اننا ماضون بعملية الإصلاح وما يشهده بلدنا من حراك سياسي واقتصادي يدل على صحة نهجنا وموقفنا وأقول لكم بكل صراحة الاستقرار لكافة المناطق السورية سيتحقق قريباً وقريباً جداً.

E - mail: admin@thawra.com

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ـ دمشق ـ سورية